AR

اجتماع منظمة ICANN 85 مومباي | منتدى المجتمع - اللجنة الاستشارية الحكومية GAC: مناقشة حول نظام WHOIS ومشاكل بيانات التسجيل
الثلاثاء، 10 مارس 2026 – من الساعة 10:30 حتى 12:00 بتوقيت الهند

(JULIA CHARVOLEN)
جوليا تشارفولين

أهلاً بكم في مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية حول نظام WHOIS وبيانات التسجيل، والمقررة يوم الثلاثاء 10 مارس في تمام الساعة 10:30 بالتوقيت المحلي. يُرجى العلم بأن هذه الجلسة مُسجلة وتخضع لمعايير السلوك المتوقعة من منظمة ICANN، ومشاركة مجتمع ICANN بشأن قواعد السلوك، بالإضافة إلى سياسة ICANN لمناهضة التحرش.

خلال الجلسة، ستُقرأ الأسئلة أو التعليقات المقدمة بالطريقة المناسبة عبر خاصية الدردشة في منصة Zoom. وستتضمن الترجمة الفورية لهذه الجلسة اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة بالإضافة إلى اللغة البرتغالية. إذا كنت ترغب في التحدث خلال هذه الجلسة، يُرجى رفع يدك عبر خاصية رفع اليد في منصة Zoom. يرجى ذكر اسمكم عند التسجيل، والإشارة إلى اللغة التي ستتحدثون بها في حال استخدام لغة غير الإنجليزية. كما نرجو التحدث بوضوح وبوتيرة مناسبة لضمان دقة الترجمة الفورية. وبهذا، سأمنح الكلمة الآن إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية، نيكولاس كاباليرو. شكرًا.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً لك، جوليا. مرحبًا بعودتكم جميعًا. أتمنى أن تكونوا قد استمتعتم بقهوتكم. لدينا مجموعة متميزة من المتحدثين في هذه الجلسة الصباحية التي ستمتد لتسعين دقيقة، أي ساعة ونصف، وحتى موعد الغداء تقريبًا. يسعدنا أن يشاركنا في هذه الجلسة كل من إيليزا أكوبيان. أرجو أن أكون قد نطقت اسم عائلتك بشكل صحيح، وأعتذر سلفًا إن لم يكن كذلك.

لدينا أيضاً غابي أندروز من مكتب التحقيقات الفيدرالي، وديفيد بيدارد ممثلاً عن الحكومة الكندية، وبالطبع السيد فليتشر. أنا آسف يا أوين فليتشر، لقد نسيت الاسم الأول فقط. السيد فليتشر ممثلاً عن حكومة الولايات الأمريكية المتحدة. لدينا الكثير من المحاور لنناقشها،

ملحوظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

وأود ضمان توفر الوقت الكافي لفقرة الأسئلة والأجوبة في الختام. إذن، ودون مزيد من الإطالة، سأعطي الكلمة الآن إلى... ديفيد؟ هل ستبدأ؟

(DAVID BEDARD)
ديفيد بيدار

سنتناول أولاً موضوع مشاكل تفويض خدمات الخصوصية والوكيل. نعم، سنبدأ بمشاكل تفويض خدمات الخصوصية والوكيل أولاً.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

نعم، سنبدأ بمشاكل تفويض خدمات الخصوصية والوكيل. إذًا، الكلمة الآن لأون، تفضل يا أون.

(OWEN FLETCHER)
أوين فليتشر

شكرًا لك، نيكو. أنا أوين فليتشر، وبالنظر إلى شرائح العرض... حسناً، فابيان، هل يمكنك الانتقال إلى شرائح مشاكل تفويض خدمات الخصوصية والوكيل من فضلك؟ لننتقل إلى الشريحة التالية، شكرًا.

سأقدم نبذة مختصرة للغاية، ربما لدقيقة أو دقيقتين، حول مستجدات هذه المسألة في الوقت الراهن، ثم لدينا عرض تقديمي من جيسون كين من منظمة ICANN حول هذا الموضوع. وبالنسبة لمن انضم حديثًا أو لم يمض وقت طويل على مشاركته في لجنة GAC، فقد لا يكون على دراية كافية بالنقاشات السابقة المتعلقة بخدمات الخصوصية والوكالة داخل اللجنة.

ففي اجتماعات ICANN الأخيرة، ركزت مناقشات وتعليقات اللجنة على تسهيل عملية الوصول إلى بيانات أصحاب النطاقات الذين يستخدمون خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية، وذلك من خلال تحسين خدمة طلب بيانات التسجيل. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية محل اهتمام اللجنة الاستشارية الحكومية،

خاصة بعد أن أصبح استخدام هذه الخدمات واسع الانتشار في تسجيل النطاقات خلال السنوات الأخيرة. وسيقدم جيسون شرحًا وافيًا حول طبيعة خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية لمساعدتنا على فهم أبعادها بشكل أفضل. تتولى اللجنة الاستشارية الحكومية،

بمشاركتي وبمشاركة زميلي غابرييل أندروز من مكتب التحقيقات الفيدرالي، المساهمة في فريق مراجعة التنفيذ القائم حالياً، والذي يهدف إلى تطبيق مجموعة من التوصيات التي سبق أن أقرّها مجلس إدارة ICANN قبل عدة سنوات، والخاصة بإطار اعتماد خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية. للتوضيح، تشمل مشاكل تفويض خدمات الخصوصية والوكيل مجموعة التوصيات المتعلقة بوضع وتنفيذ نظام لاعتماد هذه الخدمات.

ونظرًا لأنني وغابرييل سنواصل متابعة أعمال فريق مراجعة التنفيذ خلال الأشهر المقبلة، فمن المرجح أن تزودكم اللجنة الاستشارية الحكومية بآخر المستجدات حول هذا الموضوع، وقد تتاح لنا فرص مناسبة لتقديم ملاحظاتنا بشأن ما يتم إنجازه. لذلك، نعتقد أن هذه الخطوة ستمنح اللجنة الاستشارية الحكومية تصوراً شاملاً حول الموضوع، مما يساعدنا على تقديم مرئياتنا بوضوح تجاه تنفيذ نظام خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية في الفترة المقبلة.

هل يمكنك عرض الشريحة التالية من فضلك؟ وسأترك الكلمة الآن لزميلنا جيسون كين من منظمة ICANN، وهو أحد المشرفين على أعمال فريق مراجعة التنفيذ. كما أتوجه بالشكر لجيسون على انضمامه إلينا عن بُعد، وأعتقد أنه يتحدث إلينا من الساحل الغربي للولايات المتحدة حيث الوقت متأخر جداً هناك. وشكرًا.

(JASON KEAN)
جيسون كين

رائع، شكراً لك يا أوين. يسعدني جداً أن أتواجد معكم اليوم للحديث عن خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية، ومسألة الاعتماد، وخطوات التنفيذ الجارية حالياً. سأقدم لكم نظرة عامة وشاملة حول جوهر هذا الموضوع وطبيعة العمل الذي نقوم به. وكما أشرتم، فإن الهدف هو تحضير زملائكم في اللجنة الاستشارية الحكومية ليكونوا على دراية كاملة بالمستجدات عندما تُطرح مسودة سياسة التوافق في الآراء ليتمكنوا من المشاركة بفعالية.

وحتى نكون جميعاً على نفس الصفحة، دعونا نوضح بعض المفاهيم الأساسية. تسمح خدمة الخصوصية للعميل بتسجيل اسم النطاق باسمه الشخصي كالمالك المسجَّل لاسم النطاق، ولكن تظهر بيانات التواصل الخاصة بمزود خدمة الخصوصية فقط في قاعدة بيانات التسجيل العامة. أي أن اسم العميل موجود، لكنه محجوب من خلال خدمة الخصوصية.

أما خدمة الوكيل، فيقوم مزود خدمة الوكيل بتسجيل النطاق باسمه الخاص كالمالك المسجَّل لاسم النطاق، ثم يمنح ترخيصاً للعميل لاستخدام هذا النطاق. إذن، هنا يكمن الفرق. وفي هذه الحالة، يجب نشر البيانات الكاملة لمزود خدمة الوكيل في قاعدة بيانات التسجيل. لقد أردتُ فقط توضيح هذه الفروقات لنتأكد من أن الجميع على دراية بهذه المفاهيم.

وكما ذكر أوين، فإن لهذا الموضوع تاريخاً طويلاً، فقد كان من القضايا العالقة منذ مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل لعام 2013. وفي أكتوبر من ذلك العام، بدأ مجلس الإدارة عملية وضع السياسات لضمان وجود معايير متسقة لجميع خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية. وكما تلاحظون، فقد مرّ وقت طويل جداً على هذا الأمر. وكما ذكر أوين، أصدرت مجموعة العمل توصياتها التي اعتمدها مجلس الإدارة في عام 2016، ومنذ ذلك الحين بدأت رحلة التنفيذ. رغم ذلك، ظلّ المشهد الرقمي في حالة تطوّر متواصل،

الأمر الذي دفع إلى تعليق تنفيذ تلك التوصيات مؤقتًا في عام 2019، نتيجة تداخلها مع أولويات أخرى أكثر إلحاحًا، وعلى رأسها العملية المعجّلة لوضع السياسات المرتبطة بالمواصفات المؤقتة الخاصة بالمنظمة الداعمة للأسماء العامة، وذلك انسجامًا مع القانون العام لحماية البيانات الصادر عن الاتحاد الأوروبي. وباختصار، انطلقت هذه المسيرة منذ وقتٍ مبكر، قبل أن تتوقف لفترة ريثما تُعاد هيكلة بعض الجوانب داخل المنظومة.

واليوم، وبعد إصدار سياسة بيانات السجل التي تتولى تنفيذ توصيات المرحلة الأولى من تلك العملية، قامت منظمة ICANN بدعوة المتطوعين لإعادة تشكيل فريق مراجعة التنفيذ بهدف استئناف العمل على هذه التوصيات. وقد عقد الفريق أولى اجتماعاته بالفعل في يونيو 2024. وفي هذا السياق، يتم أخذ جميع التحولات التي شهدتها الأطر القانونية والسياسات العامة وممارسات القطاع بعين الاعتبار، لا سيما وأننا نتحدث عن مسارٍ يمتد لأكثر من 11 عامًا منذ صدور التوصيات الأصلية.

كانت أولى مهام فريق مراجعة التنفيذ هي الإجابة على مجموعة من الأسئلة الجوهرية بهدف تحديد مسار العمل في ظل المتغيرات الجديدة التي طرأت على القطاع. وقد رُفعت هذه الإجابات إلى المجلس في أغسطس من عام 2025، مصحوبة بطلب للحصول على توجيهات إضافية، وهو ما استجاب له المجلس في الثالث عشر من نوفمبر 2025.

تطرقت النقاشات إلى مجموعة من المحاور الأساسية، بدءًا بالتعريفات العامة التي ما تزال تبدو مستقرة إلى حد كبير ومتسقة مع التوصيات الأصلية. كما تم استعراض التصور المقترح لنظام اعتماد مزوّدي خدمات الخصوصية والوكيل، وهو جانب سيتم التوسع في تفاصيله لاحقًا، إلى جانب بحث مدى توافق المشروع مع السياسات المعتمدة حاليًا، ولا سيما سياسة بيانات التسجيل والجداول الزمنية المرتبطة بالطلبات المستعجلة، بالإضافة إلى دراسة اعتبارات التكامل مع نظام الوصول الموحد وخدمة طلب بيانات التسجيل أو أي بدائل قد تحل محلها مستقبلاً. وفي المجمل، عكست هذه التوجيهات طيفًا واسعًا من الاعتبارات المهمة.

لننتقل إلى الشريحة التالية، من فضلك. تتمثل أهداف التنفيذ، كما أشرت سابقًا، في توحيد الجهود لوضع متطلبات الخدمات بما يتماشى مع التوصيات الأصلية، وكذلك مع إرشادات التنفيذ الصادرة عن المجلس.

أما أثر هذه التوصيات عند اعتمادها، فسيتمثل في إصدار سياسة توافقية جديدة تحل محل الصياغات المؤقتة التي أُدرجت في اتفاقية اعتماد أمناء السجلات لعام 2013، إلى جانب المواصفة المؤقتة المتعلقة بخدمات الخصوصية والوكالة الواردة في الاتفاقية، والتي لا تزال سارية حتى الآن، على أن تستبدل بهذه السياسة الجديدة فور اعتمادها.

وقد توصل فريق مراجعة التنفيذ، بالتنسيق مع منظمة ICANN، إلى خطة تنفيذ متكاملة متاحة عبر صفحة الـ Wiki الخاصة بالمجتمع، تتضمن مخرجات العمل، والجداول الزمنية، والمحطات الرئيسية، إضافة إلى تفصيل منهجية التنفيذ بشكل مرحلي ومتسلسل يوضح كيفية تقدم العمل أسبوعًا بعد أسبوع. كما يمكن متابعة تقدم التنفيذ في أي وقت عبر صفحة الـ Wiki الخاصة بخدمات الخصوصية والوكالة.

أما العمل الجاري حاليًا، والذي انبثق عن اجتماع حديث لفريق مراجعة التنفيذ، فيتمحور حول استعراض الافتراضات الأساسية التي ستحدد كيفية تدفّق متطلبات السياسة التوافقية إلى مختلف الأطراف المرتبطة بخدمات الخصوصية والوكالة، وكذلك آليات إنفاذ هذه المتطلبات من خلال الامتثال. وسيكون التوافق داخل فريق مراجعة التنفيذ بشأن هذا الإطار محددًا رئيسيًا لكيفية هيكلة وصياغة السياسة التوافقية، وهو ما سأتناوله بمزيد من التفصيل بعد قليل.

لننتقل إلى الشريحة التالية، من فضلك. شكراً لك على الرابط يا فابيان. فيما يتعلق بنماذج الاعتماد التي نوقشت سابقًا، والتي عُرضت على المجلس، فقد شملت النموذج الأصلي المقترح، والمتمثل في اتفاقية اعتماد شاملة وذات متطلبات موسعة تنطبق على جميع الأطراف، وهو خيار يتطلب جهدًا كبيرًا لإنشاء برنامج مستقل ومتكامل.

كما طُرحت بدائل أخف، من بينها مسار سريع يتيح لأمناء السجلات الانضمام بشكل اختياري، ونموذج آخر يُفترض فيه انضمام الجميع تلقائيًا مع إمكانية الانسحاب، إضافة إلى نموذج إضافي جرى تداوله يقوم أساسًا على عدم وجود اعتماد رسمي، بحيث تُمرَّر المتطلبات مباشرة إلى أمناء السجلات. وقد خضعت هذه الخيارات لدراسة موسعة في إطار النقاشات مع المجلس وفريق مراجعة التنفيذ، وشكّلت في مجموعها الأساس الذي استند إليه التوجه نحو التوصل إلى صيغة توافقية تحظى بقبول مختلف الأطراف.

لننتقل إلى الشريحة التالية، من فضلك. ويقودنا ذلك إلى ما يظهر أمامكم الآن، والذي جرت الإشارة إليه قبل قليل، ويتمثل في بحث الافتراضات الأساسية التي سيقوم عليها شكل السياسة التوافقية. ولن أخوض هنا في تفاصيل موسعة، لكن الفكرة الجوهرية تتمثل في تحديد كيفية تدفق المتطلبات بين الأطراف المعنية.

وبحسب التوجه الحالي، يُتوقع إنشاء قائمة بمقدمي خدمات الخصوصية والوكالة المعتمدين لدى منظمة ICANN، مع إتاحة خيار الانضمام أو الانسحاب لأمناء السجلات عبر بيانات مواصفات معلوماتهم. وبهذه الآلية تتم إدارة النظام، لتنتقل المتطلبات لاحقًا إلى الجهات التابعة، والتي يُقصد بها في سياق هذه السياسة الخدمات المرتبطة بأمناء السجلات، وذلك تبسيطًا للمفهوم.

وفي هذا السياق، يُقصد بالبائعين الوسطاء الأفراد أو الجهات التي تشارك ضمن قنوات التوزيع التابعة لأمناء السجلات فيما يتعلق بتسجيل أسماء النطاقات. ونسعى حاليًا إلى تضمين تعريفات خاصة بخدمات الخصوصية والوكالة، مع مراعاة أن هذه التعريفات واردة أيضًا ضمن اتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA)، وذلك لضمان الاتساق بين مختلف الأطر التنظيمية. وهذا هو محور النقاش الجاري في الوقت الحالي.

وقد توصّل الفريق إلى توافق مبدئي بشأن آلية عمل هذا النموذج على المستوى العام، إلى جانب تحديد عدد من الاعتبارات الإضافية المتعلقة بصياغة النص. ويُعد هذا التوافق محطة مهمة تم تحقيقها اليوم. وخلال الأسابيع المقبلة، كما سأوضح بعد قليل، ستعمل

منظمة ICANN على إعداد مسودة أولية للسياسة التوافقية، تمهيدًا لمراجعتها بالتعاون مع فريق مراجعة التنفيذ.

لننتقل إلى الشريحة التالية، من فضلك. وفيما يتعلق بالعمل المرتقب، فسيتم تنفيذه عبر مراحل متتابعة، كما أشرت سابقًا في خطة تقسيم العمل، بدءًا من إعداد التعريفات، ثم الانتقال إلى سياسة التوافق في الآراء نفسها، يلي ذلك تطوير أطر الإفصاح، بالإضافة إلى إجراء تقييم لأثرها على حقوق الإنسان. وسأتطرق بعد قليل إلى الجدول الزمني، إلا أنه من المستهدف طرح السياسة التوافقية للنقاش العام بحلول ديسمبر 2026، في إطار السعي إلى تسريع وتيرة الإنجاز.

لننتقل إلى الشريحة التالية، من فضلك. ما ترونه أمامكم هنا هو خطة التنفيذ الحالية. وعلى الرغم من كونها نشطة، لم أحاول التقدم بعيدًا قبل أن نتمم الأمور الأساسية. فقد تم التوافق على تسلسل التدفقات والافتراضات الأساسية، ونحن على المسار الصحيح في هذا الجانب. وسننتقل قريبًا إلى مرحلة صياغة السياسة التوافقية من خلال المراحل التي أشرت إليها للتو. وأود أن أؤكد مجددًا أن مرحلة النقاش العام (Public Comment) متوقعة في ديسمبر 2026.

عند زيارة صفحة الـ Wiki، ستجدون رابطًا مشابهًا لهذا لتتبع تقدم العمل ومعرفة ما إذا كنا على المسار الصحيح لتحقيق أهدافنا. ونحن نتقدم بخطى جيدة جدًا، حيث يشارك فريق مراجعة التنفيذ بشكل مكثف، كما يمكن لغابي وأوين الشهادة على ذلك، ونسير نحو الجدول الزمني المحدد بتوافق كبير.

أعتقد أن هذه هي نهاية شريحتي. هناك شريحة إضافية تحتوي على قائمة بالروابط، ممتاز. تتضمن هذه الشريحة جميع الروابط والموارد التي استعرضتها. وسنتوقف هنا لنرى إن كانت هناك أي أسئلة يمكنني المساعدة في الإجابة عنها. شكرًا.

(NICOLAS CABALLERO) نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً لك، جيسون، على هذا العمل الجاد. لنأخذ استراحة قصيرة، لنقل خمس دقائق، لإجراء فقرة قصيرة للأسئلة والأجوبة. لنرَ إن كانت هناك أسئلة أو ملاحظات في

القاعة أو عبر الإنترنت. لا أرى أي يد مرفوعة على المنصة بعد. لنرَ إن كان هناك أسئلة. وأرى ريج، هل هذا أنت؟ ريج ليفي، تفضل، من فضلك.

(REG LEVY)
ريج ليفي

شكرًا. أنا ريج ليفي من شركة Tucows، ولست عضوًا في لجنة GAC. يسعدني التنازل عن الكلمة إذا لزم الأمر. لدي سؤال لأوين بناءً على مقدمته، حيث أشار إلى أن استخدام خدمات الخصوصية والمسجلين بالوكالة قد ازداد مؤخرًا. وبصفتي مقدمًا لخدمات الخصوصية، لم ألحظ هذا الأمر، لذلك كنت أتساءل عن مصدر هذه المعلومة، وما الأدلة الداعمة لها. شكرًا.

(OWEN FLETCHER)
أوين فليتشر

شكراً لك يا ريج. معكم أوين فليتشر. لست متأكدًا أنني استخدمت مصطلح "ازداد"، أعتقد أنني قلت إنها أصبحت شائعة جدًا. هذا مجرد شعور شخصي، فإذا تحدثتم مع أعضاء المجتمع، ستلاحظون أنهم يشيرون إلى ذلك أيضًا. ولست متأكدًا من وجود بيانات رسمية حول هذا الأمر، من المفترض أن تأتي من أمناء السجلات، ولكن سيكون من المفيد معرفة إن كان لدى أي طرف بيانات دقيقة حتى يمكن قياسها بشكل موثوق أكثر. وشكرًا.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

بسرعة كبيرة يا ريج، تفضل.

(REG LEVY)
ريج ليفي

نعم، معكم ريج ليفي مرة أخرى من شركة Tucows. لقد لاحظنا انخفاضًا في استخدام خدمات الخصوصية لدينا منذ تطبيق القانون العام لحماية البيانات (GDPR).

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكراً لك يا ريج. حسناً، تمت الملاحظة. ولدينا الآن ممثل الهند. تفضل يا سوشيل.

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

شكرًا لكم أولًا وأعتذر إن كان سؤالي يعكس نقصًا في الإلمام بالموضوع، لكنني أتساءل: في ظل وجود القانون العام لحماية البيانات ومعظم قوانين حماية الخصوصية المعتمدة في العديد من الدول، والتي تُعد في جوهرها حقًا أساسيًا للمواطن، ما الداعي لاستمرار وجود هذه الخدمات؟ هذا هو تساؤلي الأول،

وأقدر إن كان بإمكان أحد توضيح ذلك بشكل أفضل. أما النقطة الثانية، فهي موجهة إلى جيسون. يبدو أن العمل المبذول كبير فعلًا، لكن هل يمكن توضيح الصورة بشكل مبسط بشأن الأثر المتوقع لهذا التوجه، دون الخوض في تفاصيل الإجراءات والآليات داخل منظمة ICANN؟

(JASON KEAN)
جيسون كين

شكرًا لك ممثل الهند. لا يمكنني التعليق بشكل مباشر على سبب الحاجة إلى هذه الخدمات في الوقت الراهن، لكن فيما يتعلق بالأثر المتوقع، فهذا الموضوع مطروح منذ فترة ضمن اتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA)، حيث وُضعت صياغات مؤقتة بانتظار استكمال إطار الاعتماد، بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين خدمات الخصوصية والوكالة.

هذا هو تساؤلي الأول، إضافة إلى وجود توجه نحو مواءمة هذه الجهود مع السياسات القائمة، لا سيما ما يتعلق ببيانات التسجيل وآليات الإفصاح، وكذلك بالنظر إلى الأطر المستقبلية مثل نظامي SSAD وRDRS، من حيث كيفية إدماج الإفصاح المرتبط بخدمات الخصوصية والوكالة ضمن السياسات المعتمدة. وبذلك، يشكّل هذا المسار جزءًا من منظومة أوسع قيد التطوير.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلًا، جيسون. سوشيل، هل هذا كافٍ؟ يرجى التحدث عبر الميكروفون.

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

ربما سأتواصل مع الزملاء لاحقًا، رغم أن الجزء الأول من سؤالي لم يُجب عليه بعد. وإذا أمكن، أقدر أن يوضح أحد هذه النقطة، فإذا كانت الخصوصية حقًا أساسية، فما الحاجة إلى هذه الخدمات؟ وربما يمكن لريج توضيح ذلك، إن كان مناسبًا، بحكم عملها في تقديم هذه الخدمات.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

تفضلي يا ريج.

(REG LEVY)
ريج ليفي

مرحبًا بالجميع. أنا ريج ليفي من شركة Tucows. نلاحظ وجود عدة أسباب تدفع الأفراد إلى إخفاء معلوماتهم على الإنترنت. فعلى سبيل المثال، عندما قمتُ بتسجيل أسماء نطاقاتي لأول مرة، كنتُ امرأة ناشطة على الإنترنت لسنوات طويلة، وكنتُ أدرك أن الكشف عن ذلك قد يعرّضني لمخاطر.

وفي الوقت الحالي، أعمل في مجال الحد من انتهاك نظام اسم النطاق، وهو ما يعني التعامل أحيانًا مع جهات معادية أو مزعجة، الأمر الذي يدفعني إلى الحرص على عدم إتاحة عنوان منزلي بشكل علني على الإنترنت. كما يعتمد العديد من العاملين في مجال حقوق الإنسان على هذه الخدمات لضمان قدرتهم على ممارسة حقهم في حرية التعبير مع الحفاظ على خصوصيتهم وسلامتهم. وفي حالات أخرى، يفضل بعض الأفراد ببساطة عدم نشر معلوماتهم الشخصية، لا سيما في ظل قيام جهات عديدة بجمع كميات كبيرة من البيانات عن المستخدمين، وهو ما يثير قلق البعض بشكل متزايد.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكراً لك يا ريج. هل هذه مداخلة أخيرة من الهند؟ لذا، شكرًا جزيلاً لكم. ونظرًا لضيق الوقت، سننتقل إلى المحور التالي. وبناءً عليه، أود الآن أن أمنح الكلمة إلى أعتذر، أعتذر، إلى ديفيد بيدار، الذي سيستعرض معنا آخر المستجدات المتعلقة بمصادقة وكالات إنفاذ القانون (LEA) بالتعاون مع منظمة ICANN. الكلمة لك يا ديف.

(DAVID BEDARD)
ديفيد بيدار

ممتاز. شكرًا لك نيكو، وصباح الخير للجميع. أنا ديفيد بيدار من حكومة كندا وممثل لجنة GAC. وسأقدم تحديثًا موجزًا حول العمل الجاري على مستوى السياسات فيما يتعلق بالطلبات العاجلة للإفصاح عن بيانات التسجيل، وأعتذر إن تحدثت بسرعة، وسأحرص على أن يكون الإيقاع مناسبًا قدر الإمكان.

ممتاز. أود تقديم لمحة عامة دون الخوض في جميع التفاصيل نظرًا لاتساع الموضوع، ويمكنكم الرجوع إلى الروابط المرفقة في الشرائح للحصول على معلومات أعمق. ترجع مسألة الطلبات العاجلة للوصول إلى بيانات المستخدمين إلى التوصية رقم 18 ضمن المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP)، والتي دعت إلى إنشاء آلية للتعامل مع الطلبات العاجلة في ظروف محددة للغاية، مثل وجود تهديد وشيك للحياة، أو خطر جسيم، أو تهديد للبنية التحتية الحيوية، أو حالات استغلال الأطفال.

وخلال الفترة من 2019 إلى 2023، تعثّر تنفيذ هذه التوصية نتيجة عدم توصل المجتمع إلى توافق بشأن الإطار الزمني للاستجابة. وبعد رسالة اللجنة الاستشارية الحكومية في أغسطس 2023، قرر مجلس إدارة منظمة ICANN إعادة النظر في التوصية رقم 18. ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه في أعقاب ذلك، اتفقت الأطراف في أكتوبر 2024 على المضي قدمًا عبر مسارين متوازيين، وهو المحور الأساسي الذي ينبغي استيعابه من هذه الشريحة.

تمثل المسار الأول في مسار التحقق، والذي يهدف إلى استكشاف آليات التحقق من هوية جهات إنفاذ القانون مقدّمة الطلبات، بما يضمن أن الطلبات العاجلة الصادرة باسم هذه الجهات صادرة فعلًا عنها. وقد تولت مجموعة عمل السلامة العامة (PSWG) قيادة هذا المسار.

أما المسار الثاني، فهو مسار السياسات، ويهدف إلى وضع إطار زمني مناسب للاستجابة للطلبات العاجلة بعد التحقق من صحتها، وقد أُنشئ لهذا الغرض فريق مراجعة التنفيذ (IRT).

وبعد استئناف فريق IRT المعني ببيانات التسجيل أعماله عقب اجتماع ICANN 83، شاركت اللجنة الاستشارية الحكومية في فترة التعليقات العامة في ديسمبر الماضي، حيث دعمت استكمال العملية، وأكدت أن اعتماد إطار زمني للاستجابة خلال 24 ساعة للطلبات العاجلة يُعد مناسبًا، باستثناء الحالات القاهرة الحقيقية. كما شددت على ضرورة أن يصبح هذا الإطار الزمني ملزمًا فور توفر آلية موثوقة للتحقق من هوية جهات إنفاذ القانون، دون الحاجة إلى مزيد من تطوير السياسات.

وبناءً عليه، ترى اللجنة أن وجود آلية تحقق يُعد شرطًا أساسيًا لتفعيل التوصيات القائمة المتعلقة بالإطار الزمني للاستجابة. ومع انعقاد الاجتماع الثنائي مع مجلس الإدارة لاحقًا اليوم، من المتوقع الحصول على مزيد من التوضيحات، إلا أن المناقشات التي جرت خلال اجتماع ICANN 85 بين مجلس منظمة GNSO ومجلس إدارة منظمة ICANN ساهمت في توضيح المسار نحو التطبيق الفعلي.

وفيما يتعلق بالإطار الزمني، أبلغ مجلس الإدارة مجلس منظمة GNSO بدعمه المضي قدمًا في اعتماد معيار الاستجابة خلال 24 ساعة، ونشره كجزء من سياسة توافقية. وقد تأكد هذا التوجه أيضًا خلال الاجتماع الثنائي مع منظمة GNSO، وهو ما يعكس تقدمًا ملموسًا في هذا الملف.

أما فيما يخص آلية التحقق، فقد أشار مجلس الإدارة إلى تفضيله التعامل معها كجانب تنفيذي ضمن عملية التطبيق، ربما من خلال فريق IRT. وفي المقابل، أوضح مجلس منظمة GNSO أنه قد يميل إلى خيار آخر يتمثل في تقديم توصيات سياسات تكميلية ضمن العمل المرتقب على سياسة نظام SSAD التكميلية، ومن المتوقع اتضاح هذا المسار قريبًا.

وخلاصة القول، هناك توافق عام على اعتماد إطار زمني للاستجابة خلال 24 ساعة، ومن المرجح أن يتم إقراره ضمن سياسة توافقية. ومع ذلك، يتعيّن على اللجنة الاستشارية الحكومية مواصلة متابعة النقاشات الجارية بشأن ما إذا كانت آلية التحقق تُعد مجرد خطوة تنفيذية أم تتطلب إطارًا إضافيًا على مستوى السياسات. ويمكن توضيح هذه النقطة بشكل أكبر خلال النقاش مع مجلس الإدارة لاحقًا اليوم. وبهذا أكون قد استعرضت جانب السياسات. شكرًا لك، نيكو.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكراً جزيلاً لك يا ممثل كندا. أود الآن أن أمنح الكلمة إلى غابي، وبعدها نفتح باب الأسئلة والملاحظات بعد انتهاء عرضه. تفضل يا غابي.

(GABRIEL ANDREWS)
غابرييل أندروز

شكرًا لك، نيكو. معكم غابرييل أندروز، للتدوين في السجل. ولتوضيح ما يمكن توقعه، سأبدأ أنا بالحديث، ثم سينضم إلينا زميلي ماثيو إيرينغتون من الإنتربول، وكذلك إليزا أكوبيان من منظمة ICANN، حيث سيتناول الجميع نفس الموضوع المتعلق بآليات التحقق من جهات إنفاذ القانون.

بدايةً، لننتقل إلى الشريحة التالية. كما سمعتم للتو، طُلب منا، بصفتنا مجموعة العمل المعنية بالسلامة العامة ضمن لجنة GAC، وعقب الاتفاق الثلاثي بين اللجنة ومجلس إدارة منظمة ICANN ومجلس منظمة GNSO، العمل على طرح خيارات وآليات محتملة لمعالجة مسألة التحقق من طلبات جهات إنفاذ القانون.

وقد جاء هذا التكليف في سياق مناقشات الطلبات العاجلة، إلا أنني أرى أن هذه الآلية ستكون مفيدة بشكل عام أيضًا لمختلف أنواع الطلبات. فمن المهم التأكد من أن الجهة التي تدّعي أنها جهة إنفاذ قانون هي كذلك بالفعل. ونُدرك أهمية هذا العمل، ولذلك واصلنا العمل عليه بشكل مكثف، حيث تمثّل ذلك في إنشاء مجموعة متخصصة تضم ممارسين في مجال التحقق لجهات إنفاذ القانون، بهدف إبقاء مجتمع الإنترنت على اطلاع مستمر بمجريات النقاش.

وقد شملت هذه النقاشات دراسات جدوى بالتعاون بين جهات إنفاذ القانون مثل الإنتربول، والجهات المختصة في الولايات المتحدة، إلى جانب فريق العمل في منظمة ICANN، والذي يُعد تعاونه عنصرًا أساسيًا لنجاح هذا العمل.

لننتقل إلى الشريحة التالية. وبالنظر إلى أننا ناقشنا هذا الموضوع بالفعل خلال الاجتماع مع مجلس منظمة GNSO، سأكتفي بتلخيص موجز. نحن بصدد دراسة آليتين محتملتين يمكن أن تساهما في هذا المجال. وتشير التوجهات الحالية، وفق ما أفهمه من تفاعل المجتمع، إلى وجود توافق مبدئي حول الحاجة إلى آلية طويلة الأمد.

وتتمثل هذه الآلية في تمكين الموظفين من الوصول عبر بوابات مخصصة لجهات إنفاذ القانون، سواء كانت قائمة حاليًا أو قيد التطوير، للارتباط بمنظمة ICANN وخدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS)، بحيث يتم إصدار رمز تحقق يُرفق لاحقًا مع طلبات خدمة RDRS.

أما الآلية الأخرى، يرجى الانتقال إلى الشريحة التالية، فتتمثل في دراسة إمكانية قيام جهات إنفاذ القانون بتزويد منظمة ICANN والأطراف المتعاقدة بقوائم تضم الجهات المعروفة رسميًا، إلى جانب نطاقات البريد الإلكتروني المستخدمة لديها.

ويهدف هذا المقترح إلى تمكين الأطراف المتعاقدة، في حال تلقي طلب من جهة غير معروفة لديهم، من التحقق من توافق بياناتها مع تلك القوائم. ومع التأكيد على أن هذا الخيار لا يُعد بديلاً لآلية التحقق الأساسية التي سبق ذكرها، إلا أننا نعمل على استكشاف كلا المسارين.

وفي هذه المرحلة، أود أن أنقل الكلمة إلى زميلي ماثيو إيرينغتون من الإنتربول، الذي ينضم إلينا في تمام الساعة السادسة صباحًا بتوقيته المحلي، فشكرًا لك، ماثيو، على استيقاظك مبكرًا. كما أشكرك مجددًا على مشاركتك معنا وموافقتك على استعراض رؤية الإنتربول، لا سيما في ظل عملكم على تطوير بوابة خاصة بجهات إنفاذ القانون. ونتطلع إلى الاستماع لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع.

(MATTHEW ERRINGTON)
ماثيو إرينغتون

شكراً لك يا غابي، وشكرًا للجميع على استضافتنا. مرة أخرى، اسمي ماثيو إيرينغتون، وأنا مدير الإنتاج في الإنتربول، وأعمل من مقر الأمانة العامة في ليون، فرنسا. لمن قد لا يكونون على دراية بالإنتربول، دورنا هو تمكين قوات الشرطة حول العالم من التعاون معًا لمكافحة الجريمة الدولية. وهذا يتطلب وجود هيكل تنظيمي عالمي حقيقي.

نتعاون مع 196 دولة عضو، كل منها يحافظ على مكتب للإنتربول في بلده. يمكنكم رؤية بعض هذه المكاتب هنا، مثل المكاتب القائمة في ليون وسنغافورة. بالإضافة إلى ذلك، لدينا ستة مكاتب إقليمية، وثلاثة مكاتب للربط، وثلاثة مكاتب تمثيلية.

تعمل المكاتب المركزية الوطنية كنقطة محورية توجه من خلالها عمليات التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة. فهي الرابط الأساسي بين عناصر الشرطة في الميدان والمجتمع العالمي لجهات إنفاذ القانون. وجميع هذه المكاتب متصلة عبر شبكة اتصالات عالمية آمنة تُعرف باسم I-24/7، والتي تتيح الوصول إلى جميع قواعد بياناتنا.

وغالبًا ما ترتبط هذه المكاتب بالوزارة المسؤولة عن إنفاذ القانون على المستوى الوطني أو بجهاز الشرطة الوطني، وتعمل مباشرة مع جميع أجهزة الشرطة المحلية داخل الدولة العضو. فهي تُساهم في قواعد البيانات الجنائية العالمية نيابة عن مجتمعها، وتتعاون مع غيرها في التحقيقات العابرة للحدود، والعمليات المشتركة، وعمليات الاعتقال.

تختلف المكاتب المركزية الوطنية من دولة لأخرى في الهيكل التنظيمي، والإمكانات، والصلاحيات، كما أنها تخضع لوكالات مختلفة. ومع ذلك، هناك هدف مشترك يجمعها جميعًا، وهو مكافحة الجريمة العالمية. يتكون هيكلنا الحوكمي من الجمعية العامة، وهي أعلى هيئة لاتخاذ القرار، وتنعقد سنويًا بمشاركة جميع الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، لدينا لجنة تنفيذية من 13 عضوًا، تجتمع عدة مرات خلال العام.

المنتج الرئيسي لنا هو إشعارات الإنتربول، وهي طلبات للحصول على معلومات أو تعاون أو تحذير من تهديدات محتملة. ربما شاهدتم بعضًا منها في الماضي. وماذا عن مسألة توثيق جهات إنفاذ القانون؟

لطالما كان الإنتربول عضوًا فاعلًا في لجنة GAC، ونريد أن نفكر في كيفية الاستفادة من شبكتنا العالمية المكونة من 196 دولة عضو، بالإضافة إلى المكاتب الفرعية والمكاتب الإقليمية، لتكون نقطة اتصال داخل كل دولة عندما تواجه السجلات ومسجلي النطاقات صعوبة في التحقق مما إذا كان الشخص الذي يقدم الطلب هو بالفعل جهة إنفاذ قانون حقيقية أم لا.

في الوقت الحالي، يعمل الإنتربول على بناء منصة آمنة وسهلة الاستخدام لتعزيز قدرة جهات إنفاذ القانون على التعاون ومشاركة المعلومات والوصول إلى الأدوات والتطبيقات المتخصصة. لذا، نأمل أن تحقق هذه المنصة عدة أهداف، منها: تحسين الاستجابة للتهديدات العالمية، تعزيز الكفاءة التشغيلية، تقوية التعاون ومشاركة البيانات، تسهيل الوصول إلى التطبيقات المتخصصة، وضمان أمن البيانات الحساسة.

جميع هذه العمليات تخضع لإرشادات صارمة عبر نقاط الاتصال لدينا، وهي المكاتب المركزية الوطنية، التي تُدار وفق دستور الإنتربول وقواعد معالجة البيانات، بالإضافة إلى الجمعية العامة، مع الالتزام بميثاق حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة.

لقد فكرنا في سير عمل مشابه جدًا لما شاركه غابي قبل قليل، لذا، شكراً لك يا غابي على عرض الشرائح. الفكرة هي أن توثيق هوية جهات إنفاذ القانون على المستوى العالمي سيكون على الشكل التالي: يقوم ضابط إنفاذ قانون محلي بتقديم طلب عبر التسلسل الإداري الخاص به، ويطلب الموافقة من المدير، الذي يقوم بدوره بتمرير الطلب إلى الشرطة الإقليمية أو الوطنية، والتي بدورها تُجري التوثيق على منصة هوية الإنتربول. هذا سيمكنهم من الوصول إلى خدمات الإنتربول بصلاحيات محددة، أو في سياق منظمة ICANN، لتقديم طلب وصول موثّق أو مصرح به على نظام خدمة RDRS.

هذه هي الطريقة التي نرغب في الاستفادة بها من الشبكة الحالية التي لدينا. أما بالنسبة للمراحل الاستراتيجية، فنحن حاليًا نخطط لإجراء تكامل تقني باستخدام لغة SAML كتجربة أولية بين عدد من الدول الأعضاء مع منظمة ICANN، مع إعداد الأطر القانونية المناسبة. المرحلة الثانية ستكون إشراك جميع الدول الأعضاء في الإنتربول، أي 196 دولة. بعد ذلك، سنسعى لتشجيع المكاتب المركزية الوطنية على التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون المحلية.

أما المرحلة النهائية فستكون تحسين آليات التوثيق والتفويض بشكل مستمر. أود أن أشكركم على وقتكم. إذا رغبتم في الاطلاع على قائمة الدول الأعضاء لدينا، فهناك رابط مرفق هنا. وإذا كانت لديكم أي أسئلة، يمكنكم التواصل عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمنتج الذي أعمل عليه حاليًا. وشكرًا لكم على وقتكم.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً. لكن يُرجى البقاء متصلين على الخط تحسبًا لأي أسئلة قد ترد من الحضور هنا في القاعة أو عبر الإنترنت. شكرًا مرة أخرى. لدينا حوالي عشر دقائق لجلسة الأسئلة والأجوبة الآن، إلا إذا كان لديك شيء تريد إضافته، غابي؟ آه، بالتأكيد، بالتأكيد. يمكننا الآن الانتقال إلى إليزا. نعم، نعم، نعم. معذرةً. لا بأس. إليزا، الكلمة لك.

(ELEEZA AGOPIAN) إليزا أغوبيان

شكرًا لك، نيكو. وشكرًا للجميع. اسمي إليزا أغوبيان، وأنا نائبة الرئيس للمبادرات الاستراتيجية في منظمة ICANN. ويقود فريقي مشروع مبادرة خدمة RDRS. وكجزء من ذلك، كنا نتباحث مع زملائنا هنا حول كيفية اختبار آليات التوثيق المحتملة مع نظام خدمة RDRS، وبالطبع كيف يتماشى ذلك مع النقاش الأوسع حول الطلبات العاجلة.

أنا هنا لأشارككم تحديثًا عن وضعنا الحالي وكيف شاركت منظمة ICANN في هذه النقاشات. كما أوضح ديفيد جيدًا في البداية، قسم مجلس الإدارة العمل على الطلبات العاجلة إلى مسارين بناءً على طلب لجنة GAC.

المسار الأول، الذي ركز على تحديد الجدول الزمني، نعتقد أنه الآن مكتمل، كما تعلمون، وسنناقشه اليوم مع مجلس الإدارة. أما المسار الثاني، فركز بالطبع على آليات التوثيق. وكما ذُكر، فقد تم تحديد الجدول الزمني للطلبات العاجلة، وبفضل مشاركة لجنة GAC في هذه المناقشات، فقد تم الاتفاق الآن على أن يكون ضمن إطار زمني قدره 24 ساعة.

ويعمل فريقنا الآن على وضع جدول زمني لتحديث سياسة بيانات التسجيل لتشمل ذلك. لكن الأهم من ذلك، أن هذا الجدول الزمني، رغم اكتمال العمل المتعلق بالسياسة واتفاقنا على جدول زمني، اتفقنا أيضًا على أنه لا يمكن تنفيذه حتى يتم وضع آلية مصادقة. وهكذا بالتوازي كنا نجري هذه المحادثات لفهم ما الذي يجري.

لقد تعلمنا الكثير من كل من غايب وماثيو، ونشكركم على ذلك. فيما يتعلق بما هو متاح وكيف يمكن أن يؤدي العمل، على الأقل مع خدمة طلب بيانات التسجيل في وضع الاختبار، إلى أن نكمل السياسة لنظام الوصول الموحد أو من الممكن أي آلية طويلة الأجل لطلب بيانات التسجيل. وكما أوضح غايب، فقد شاركنا في محادثات مع مجموعة مزاولي إنفاذ القانون ضمن مجموعة عمل السلامة العامة،

انضممنا بالفعل إلى هذه المحادثات لنتعلم المزيد عن التقنيات، وكما قلت فقد تعلمنا الكثير. لقد طرحنا أسئلة تتعلق بالعمليات والإجراءات التشغيلية، واستمعنا بالفعل إلى آراء أفراد المجتمع المشاركين. لذا، ليس الأمر مقتصرًا على إنفاذ القانون فحسب، بل لدينا أيضًا

سجلات وأمناء السجل والمجتمع المدني وغيرهم من مختلف أنحاء مجتمع ICANN، يشاركون لفهم الميزات التي يرغبون بها لآلية المصادقة.

لذا، واستنادًا إلى هذه المحادثات وما نعتقد أننا نسمعه من المجتمع، فإننا ملتزمون حقًا بمواصلة النقاش مع كل من الإنتربول ومكتب التحقيقات الفيدرالي وأي شخص آخر لديه آليات مصادقة متاحة. أعتقد أن تغطية هذا الموضوع على نطاق عالمي يمثل تحديًا كبيرًا. لا توجد وكالة واحدة قادرة على القيام بذلك.

ولذلك كلما اطلعنا أكثر وتفاعلنا أكثر مع شركاء موثوق بهم، أعتقد أن ذلك مفيد لنا جميعًا. على وجه الخصوص، نعمل على ما نرجوه بأن يكون بمثابة إثبات مباشر للمفهوم. وعندما أقول "مباشر"، فهذا في الحقيقة مجرد منصة اختبار لنا لفهم كيف من الممكن أن يعمل الاتصال، وما هي المعلومات التي يمكن أن تتلقاها منظمة ICANN، والانطلاق من هناك. سيسمح لنا ذلك بتحديد المتطلبات لأي مزوّدي معرّف، سواء كانت مكتب التحقيقات الفيدرالي أو الإنتربول، إذا ظهرت وكالة أخرى مهتمة.

بمجرد أن تتشكل السياسة ومتطلبات السياسة الواضحة بالإضافة إلى المتطلبات التقنية، والتي لم تتضح صورتها بعد، فإن ذلك سيسمح لنا بنشرها وربما ضم مجموعة أوسع من مزودي المعرّف. كما قلت، نحن نقدر حقًا رغبة أي شخص في المشاركة، وأرحب بالمحادثات مع أي شخص موجود هنا اليوم أو عبر الإنترنت. وبالطبع، نحن مهتمون جدًا أيضًا بالاستماع إلى آراء المجتمع في كل هذا.

لذا فيما يتعلق بما ناقشناه مع مكتب التحقيقات الفيدرالي والإنتربول، فإننا نطرح عددًا من الأسئلة، وبعض هذه الأسئلة يأتي من أعضاء مجتمعنا. على سبيل المثال، من لديه حق الوصول إلى الأدوات المعنية؟ تحدث ماثيو قليلًا عن ذلك الآن. لكن بعبارة أخرى، كيف يتحقق مزوّد المعرّف من أن المستخدم يمثل وكالة إنفاذ القانون؟ كيف يتم فحص هؤلاء الوكلاء أو تدقيقهم، وكم مرة يتم ذلك؟ هذا سؤال مهم للغاية. ما هي المعلومات التي يمكن أو ينبغي تمريرها من الأداة، من أداة المصادقة الفعلية تلك، إلى أمين السجل مع طلب مصادق عليه؟

وأخيرًا، وأعتقد أن هذا الأمر مهم بشكل خاص لكل من مقدمي الطلبات وأمناء السجل لفهمه، هو كيف نوضح أن استخدام هذا النظام لا يعادل الإذن بالكشف عن بيانات التسجيل؟

وهكذا كما نعلم جميعًا، وفقًا لسياسة منظمة ICANN، لا يزال يتعين على أمناء السجل تقييم كل طلب لتحديد ما إذا كان سيتم الكشف عن بيانات التسجيل أم لا.

بالطبع، ما نعلمه فإن الطلب المصادق عليه يوفر مستوى معينًا من المعلومات غير الموجودة حاليًا والتي يمكن أن تكون مفيدة جداً لأمناء السجل. لذا، فإن منظمة ICANN ملتزمة بمواصلة تسهيل حوار مفتوح وشفاف حول هذا الموضوع. كما ندرك حقًا أهمية هذا الأمر، لا سيما للوصول إلى جدول زمني قابل للتنفيذ، أعلم بأننا اتفقنا على الجدول الزمني، لكن نريد التأكد من قدرتنا على تطبيق ذلك بطريقة واضحة.

وهكذا كما أوضح غايب بالإضافة إلى الآلية طويلة المدى، هناك آلية قصيرة المدى كما نسميها، والتي لن تكون المصادقة، ينبغي أن نكون واضحين جدًا بشأن ذلك. سيوفر ذلك معلومات إضافية لأمناء السجل، والتي شاركها بعضهم معنا والتي من الممكن أن تكون مفيدة. لكن لا تزال لدينا بعض الأسئلة حول هذا الموضوع. ونريد أيضًا التأكد من أن أمناء السجل الذين سيتلقون الطلبات التي تحتوي على نطاقات مصادق عليها، كما وصف غابي سابقًا، يتلقون هذه الطلبات بطريقة توفر لهم معلومات يفهمونها ويمكنهم استخدامها.

ولتأكيد ذلك، قمنا بالفعل بإرسال استبيان إلى أمناء السجل الذين يشاركون حاليًا في نظام خدمة طلب بيانات التسجيل، وهو أمر لا يزال طوعيًا، سأقوم بتذكير الحضور جميعًا هنا. لمساعدتنا في تحديد ما إذا كان استثمار الموارد لتنفيذ آلية التحقق من صحة النطاق سيكون مجديًا، تلقينا ملاحظات من اثنين من أمناء السجل ومجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات، والتي أشارت إلى أن أمناء السجل يتفقون بشكل عام على أن عملية التحقق من صحة نطاق البريد الإلكتروني الخاص بإنفاذ القانون لها قيمة تشغيلية وستكون مفيدة إذا كانت محدودة، أو.. عفوًا، ستكون خطوة أولى تدريجية مفيدة إذا كانت محدودة.

وأشار أمينا السجل أيضًا في ملاحظاتهما إلى أن العملية لا تتثبت من السلطة المناسبة أو الوضع القضائي أو الأساس القانوني لطلب بيانات التسجيل غير المعروضة أمام العامة، وأنها تحتاج إلى إطار عمل للمساءلة أكثر وضوحًا ورقابة واعتبارات أمنية أقوى. إذن، حصلنا على مجموعة جيدة من التعقيبات من ثلاث مجموعات فقط. وقد سمعتُ المزيد من النقاش حول هذا الموضوع في الأروقة هذا الأسبوع.

لذلك نرحب باستمرار هذا الحوار معنا، وكذلك مجموعة إنفاذ القانون حتى نتمكن من تحديد كيفية المضي قدمًا. ويسعدني الإجابة عن أي أسئلة، وأعتذر عن سرعة كلامي.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكراً جزيلاً لكِ يا إليزا. إذًا اسمحوا لي أن أفتح المجال للأسئلة أو الملاحظات في هذه المرحلة، سواء عبر الإنترنت أو في القاعة. ولدي سؤال بالفعل، إذا سمحتم لي بالطبع. أفترض أن النظام سيستخدم معايير مفتوحة، أسأل هذا السؤال إذ لنفترض أن حكومة أنابورنا أو أنتاركتيكا ترغب في المشاركة والتواصل مع نظام مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو النظام الأمريكي، أو نظام إنفاذ القانون الكندي.

هل ستُجبر وكالة إنفاذ القانون تلك في أنتاركتيكا على استخدام نسخة جديدة من نظام Postgres اشتراها أحد أصحاب الملايين؟ أطرح عليك هذا السؤال من منظور قابلية التشغيل المتبادل، وهو ما قد يشكل مصدر قلق. ما هي المعايير التي تقومون بمعاينتها مسبقًا لتطبيق النظام؟

(ELEEZA AGOPIAN)
إليزا أغوبيان

هذه إليزا أغوبيان تتحدث مجددًا. دعوني أبدأ بالقول إنني لست عضوًا تقنيًا في فريقنا، لدينا فريق تقني هنا. لكن هناك نقطتان أريد توضيحهما، وأعتقد أن غايب وماثيو يمكنهما التحدث عن المعايير في نظامهما.

إذًا من الواضح أن خدمة طلب بيانات التسجيل هو نظام قائم على الويب نقدمه للمجتمع لمقدمي الطلبات وأمناء السجل. من جانب أمناء السجل، نستخدم بوابة خدمات الأسماء NSP التابع لمنظمة ICANN. لكن فيما يتعلق بالمعايير التقنية الفعلية وكيفية دمج النظام وعمله، كما ذكرنا في المرحلة التجريبية، فإننا نفحص بروتوكول المصادقة SAML.

وجزء من الهدف الكامل من هذا الاختبار هو تحديد المتطلبات وكيفية عمل جميع الأمور. وهكذا سأتوقف عند هذا الحد قبل أن يتضايق مني زملائي التقنيون. تفضل يا غايب.

(GABRIEL ANDREWS)
غابرييل أندروز

أجل، سأشارك هنا أيضًا. أعتقد أن النقطة الأساسية هي، أجل.. كما ذكرت يا نيكو، أننا لا نضيع جهودنا سُدى. هناك اثنين من البروتوكولات مختلفين للمصادقة التقنية قيد المناقشة. أحدهما هو بروتوكول SAML. أعتقد أن الآخر يسمى الاتصال من خلال بروتوكول المصادقة OpenID. فأنا مثل إليزا، لست مهندسًا، عليّ فقط أن أتحدث معهم كثيرًا، وهذا ما اخترق جمجمتي السميكة في النهاية. لكنهم يستخدمون هذه المعايير التي ينبغي أن تكون متاحة أيضًا لأي كيان آخر يرغب في العمل كمزوّد للمعرّف لأعضائه.

وبمجرد أن نمهد هذا الطريق ونثبت أنه فعال، ونقدم المساعدة في وضع كل من النموذج التقني ونموذج اتفاقية مزوّد المعرّف، نأمل أن يكون هذا النموذج قابلاً للتكرار من قبل الآخرين، أليس كذلك؟

وهكذا، ذكرتَ أنتاركتيكا.. إذا كانت هناك وكالة إنفاذ قانون في أنتاركتيكا ترغب في فعل الشيء نفسه بالنسبة للدببة القطبية وجمهور البطريق، فسيكون بإمكانها القيام بذلك بمجرد اتباع نفس المسار، والالتزام بنفس الاتفاقيات. وبالتالي، ينبغي أن يكون الأمر في عالم مثالي، قابلًا للتوسع إلى ما هو أبعد من مجرد الطرفين الأولين اللذين تراهما على الشاشة يختبران الآن التنفيذ مع الولايات المتحدة والإنتربول.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

ممتاز. شكرًا مرة أخرى. إذن، أفترض أنه سيكون نوعًا ما مثل رخصة GPL-، GPL-V2، GPL-V3، شيء من هذا القبيل؟

(GABRIEL ANDREWS)
غابرييل أندروز

لاحظ، أنت الآن أكثر خبرة مني في الأمور التقنية.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

على أي حال، شكرًا جزيلًا لك. ولدينا الآن ممثل الهند.

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

شكرًا. أدرك أن لدينا نوعًا من الإجماع فيما يتعلق بالجدول الزمني بمدة 24 ساعة، لكنني أعتقد أنها ستكون توصية غير فعالة، بمعنى أن المسار الثاني، الذي قسّمه فريق مراجعة التنفيذ إلى.. ليس نهائيًا بعد. لذلك نحن مهتمون أكثر بمعرفة كيف يتم مسار المصادقة. شكرًا لك يا غايب على مشاركة هذا.

يبدو أن كلا النموذجين جيدان. لكن كيف ستسير الأمور ضمن إجراءات منظمة ICANN؟ هل ستتم الموافقة عليه من خلال توصية التنفيذ؟ أم هل سيخضع لتوصية إضافية؟ هل سيخضع لفريق آخر من فرق مراجعة التنفيذ أم لإجراءات عملية وضع سياسات أخرى؟ لأنه كما تعلمون، أعني أن هذا ما يهمني، أيهما سيعمل بشكل أسرع وما هو الإطار الزمني الذي نضعه في الاعتبار.

(GABRIEL ANDREWS)
غابرييل أندروز

مرحبًا، هذا غابرييل أندروز للتوضيح. إن العمل الذي نقوم به لجعل المهندسين يتحدثون مع مهندسين آخرين وإجراء الاختبارات لا يجب أن يكون مقيدًا بأي مناقشات جارية حول السياسة. لقد قمنا بتفكيك ذلك لإتاحة المجال للمناقشات التقنية من المضي قدمًا وفقًا لجدولها الزمني الخاص بأسرع ما يمكن،

إلا أن الأمر ليس فوريًا. لكننا نجري تلك المناقشات، وبشكل مفترض أن يشمل ذلك في وقت لاحق تقويم هذا العام كما نأمل القدرة على بدء الاختبار وإرسال البروتوكولات فعليًا وإثبات أنها تعمل، وهذا ما نشير إليه باسم إثبات المفهوم.

أعتقد أن ماثيو قدّم شريحة مفيدة للغاية في عرضه التقديمي حول كيفية تصوره لدور الإنتربول في هذا الأمر والانطلاق من تلك النقطة. لكن ستكون هناك فرصة، وأعتقد أن أهم رسالة أريد توجيهها لكم هي أنه ستكون هناك فرصة لكم للتواصل مع مكاتبكم المركزية الوطنية المعنية لإعلامهم بأن الإنتربول يتولى هذه الخدمة، التي يمكن أن تساعدهم في مواجهة تحدي الاتصال والمصادقة لخدمة طلب بيانات التسجيل.

ابدؤوا التفكير في كيفية التواصل مع تلك الجهات إذا كانت لديكم أسئلة حول كيفية القيام بذلك. كما يمكنني أنا وماثيو المساعدة في ذلك. لكن الفكرة هي أنه ربما سيتعين القيام

ببعض التثقيف للمستخدمين وجعل الأشخاص الملمين بمنظمة ICANN يتحدثون مع الأشخاص المطلعين على المكاتب المركزية الوطنية والإنتربول وكيفية الاتصال.

أعتقد أن هذا أمر قيّم، لكنني لا أرى، فيما يتعلق بنقطتك حول اندماجه ضمن السياسة، أن السياسة تشكل عائقًا أمام أي من هذا. هذا الأمر يسير بأسرع ما يمكن لتأسيس الوسائل التقنية، ولهذا السبب أعتقد أننا كنا نفصل هذين المسارين، أتمنى أن أكون قد أجبت على سؤالك.

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

أعتقد أن معظم الوكالات من مختلف البلدان تتواصل بالفعل بشكل يومي مع الإنتربول، أليس كذلك؟ فيما يتعلق بمشاركة الكثير من البيانات الأخرى، أعتقد أن هذه عملية راسخة للغاية فيما يخص الإنتربول. إذن، كل ما على الإنتربول الآن فعله هو الاتصال بخدمة طلب بيانات التسجيل. هذا كل شيء.

وبذلك أعتقد أن الجانب التقني لا يشكل تحديًا كبيرًا. هذا ما يحدث بالفعل، أليس كذلك؟ الأمر يتعلق فقط بتوصيله بخدمة طلب بيانات التسجيل، وذلك.. لكنني لا أعتقد .. أعني، ربما يستطيع ديف الإجابة عن هذا السؤال. ربما يقع ذلك ضمن نطاق اختصاصه. هل سيتعين تمريره ضمن أية إجراءات تابعة لمنظمة ICANN، هل سيكون فريق آخر لمراجعة التنفيذ أم عملية وضع سياسات أخرى؟ الله أعلم.. أو أتدرون، بمجرد إثباته تنتهي الأمور، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن ذلك. أعني أن هذا الوضوح هو ما نحتاج إليه.

(DAVID BEDARD)
ديفيد بيدار

نعم، أعتقد أن هذا سؤال جيد، وأعلم أنني تطرقت إليه قليلاً خلال ملاحظاتي، لكنني أعتقد أنه لا يزال سؤالًا قائمًا حول ما إذا كان سيحتاج إلى أن يكون جزءًا من إعادة النظر في نظام الوصول الموحد أو ما إذا كان سيخضع لفريق مراجعة التنفيذ في الواقع، من المؤكد أنه يمكننا أن نسأل مجلس الإدارة حول هذه المسألة.

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

معذرةً. لا، من فضلك. معذرةً. لكن هذا هو الأمر الذي يجب أن نركز عليه، أليس كذلك؟ لم يكن الجانب التقني يمثل تحديًا على الإطلاق. نقوم بالفعل بنقل كل شيء بشكل متسلسل للغاية، بدأنا بالطلب المُلح، ثم قسمناه إلى نشاطين، لننشئ منه تسلسلين. لقد قمنا بحل تسلسل واحد ضمن جدول زمني مدته 24 ساعة، وهو ما يظل غير قابل للتنفيذ تمامًا لأننا لم نقم بحل التسلسل الثاني الآن للمصادقة.

لذا، أقدر تمامًا نهج غابرييل في اختباره له على أساس تقني، ولكن بحلول الوقت الذي سنتمكن فيه من إتمام الأمر، ينبغي أن يكون لدينا وضوح كامل بشأن مدى سرعة التنفيذ من خلال سير العملية في منظمة ICANN، وإلا سيصبح ذلك مجرد خطوة متسلسلة أخرى، والتي ستستمر لمدة عام ونصف أخرى، فقط للتأكيد على ذلك. شكرًا.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكرًا. شكرًا جزيلاً لك يا ممثل الهند. شكراً على الملاحظة. ليس لدينا إجابة فورية في الوقت الحالي، لكن بالتأكيد، هذه النقطة جديرة بالملاحظة. شكرًا مرة أخرى. لذا، بالانتقال إلى موضوع آخر وتغيير المسار قليلاً، سنتحدث عن بيانات التسجيل، أعني الخطوات التالية لخدمة طلب بيانات التسجيل ونظام الوصول الموحد. ولذا سأمنح الكلمة في هذه المرحلة لزميلتنا المحترمة من المفوضية الأوروبية، جيما كارولييلو. الكلمة لكِ جيما.

(GEMMA CAROLILLO)
جيما كارولييلو

شكرًا جزيلاً لك، نيكو. أتمنى أن باستطاعتكم رؤيتي وسماعي بشكل صحيح. تتحدث إليكم جيما كارولييلو من المفوضية الأوروبية. أغتنم الفرصة التي أتحدث بها بشأن خدمة طلب بيانات التسجيل ونظام الوصول الموحد، ولكن أيضًا لأرد على زميلنا الكريم من الهند بأن هذا بالضبط الطلب العاجل الذي اكتشفناه للتو.

إن الزملاء من عملية التقديم على نطاق gTLD الذين يشاركون في هذه العملية، كما أوضح ديفيد، يطرحون بالفعل أسئلة حول متابعة آلية المصادقة مع المجلس، ومع المنظمة الداعمة للأسماء العامة ومع جميع الجهات الشبيهة ذات الصلة.

والآن، ننتقل إلى موضوع يمثل جسرًا يصل بين التاريخ والمستقبل. اسمحوا لي بقول ذلك، لأن مسألة وجود نظام داخل منظمة ICANN لضمان توجيه طلبات بيانات التسجيل بشكل صحيح موجودة منذ فترة طويلة. إن نظام SSAD وهو نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة هو نتيجة لإحدى العمليات المعجّلة لوضع السياسات بشأن بيانات التسجيل. الآن، نحن نناقش التطور بين نظام الوصول الموحد وخدمة طلب بيانات التسجيل، أي الحديث عن نظام الطلبات. لم يعد هناك إشارة إلى الوصول، لأن هذا ليس جزءًا من النظام،

فقد طرأت تطورات حديثة. لذا، فإن نظام خدمة طلب بيانات التسجيل، وهو النظام الخاص بالطلبات المقدمة من مقدمي الطلبات إلى الأطراف المتعاقدة، وخاصة إلى أمناء السجل للوصول إلى بيانات التسجيل، موجودة منذ عامين كمشروع تجريبي، وقد تم اختباره، كما تم تحليله، وكذلك تم رصد أدائه، وفي نهاية هذه الفترة التجريبية، التي استمرت عامين، وتحديداً في مؤتمر ICANN84 في دبلن، قرر مجلس إدارة منظمة ICANN مواصلة تشغيل خدمة طلب بيانات التسجيل لمدة تصل إلى عامين.

أيضًا، بسبب وجود شيء قيد الانتظار، وهو نقاشات المجتمعات بشأن ما يجب فعله بنظام الوصول الموحد، وهو النظام الذي تمت الموافقة عليه، بطريقة ما كجزء من توصيات السياسة.

والآن، يناقش مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة ومجلس إدارة منظمة ICANN في هذه الأثناء الخطوات التالية المتعلقة بتوصيات نظام الوصول الموحد. هناك مجموعة كاملة من الوثائق حول هذا الموضوع. لكن في الوضع الذي نحن فيه اليوم، كانت هناك مجموعة من التوصيات المهمة التي تحدد خصائص نظام الوصول الموحد، والتي يجب اعتبارها الأدوار التي اتفق عليها المجتمع.

بالنظر إلى النتائج وتقييم خدمة طلب بيانات التسجيل، فقد تم التوصية بمراجعة توصيات نظام الوصول الموحد. ما يعنيه هذا من الناحية الإجرائية، وفقًا لمصطلحات منظمة ICANN، أن مجلس إدارة ICANN لن يتبنى توصيات نظام الوصول الموحد المعلقة. ويتم ذلك باتباع إجراءين يفعلان اللوائح الداخلية لمنظمة ICANN. تجدون المراجع على الشاشة، الملحق A، القسم 9.

الفكرة ليست تجاهل توصيات نظام الوصول الموحد في حد ذاتها، ولكن الفكرة هي إعطاء الفرصة لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة لتقديم ما يسمى بالتوصيات التكميلية. لذا في هذه الأثناء، واستنادًا إلى نتائج التجربة الرائدة من قبل خدمة طلب بيانات التسجيل، فإن الفكرة هي تحسين التوصيات المنبثقة عن عملية المرحلة الثانية للعملية المعجّلة لوضع السياسات.

حاليًا الأمر المهم هو أن هذا لم يأت من فراغ، ولكن كما قلت، كانت هناك عملية تقييم لنظام خدمة طلب بيانات التسجيل. قامت اللجنة الدائمة المعنية بخدمة طلب بيانات التسجيل والتي شهدت أيضًا مشاركة من اللجنة الاستشارية الحكومية، بوضع سلسلة من المسائل الاعتبارية حول ما هو فعال وما هو غير فعال، وما يتوافق مع نظام الوصول الموحد وما لا يتوافق معه، لذا، فإن كل هذا العمل الذي تم إنجازه في هذه الأثناء سيشكل أساسًا.

ما زلنا لا نعرف كيف سيتم اتخاذ هذه الخطوات التالية تحديدًا فيما يتعلق بتوصيات نظام الوصول الموحد. سيعقد مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة هذا الأسبوع، يوم الخميس، جلسة لمناقشة الخطوات التالية، وبالتالي سنتمكن من معرفة المزيد.

من فضلك، يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. ما هو المهم من وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية؟ لقد كنا نقدم ملاحظاتنا حول مراجعة نظام خدمة طلب بيانات التسجيل، كما قدمنا أيضًا ملاحظات بشأن تحليل ثغرات السياسة، والذي يقيّم مدى الاختلاف بين أهداف نظام الوصول الموحد وما يمكن أن تقدمه خدمة طلب بيانات التسجيل بالفعل، وما هو مطلوب لسد تلك الثغرة. لكننا كنا نعرب عن اهتمام اللجنة الاستشارية العامة بالمشاركة في صياغة التوصيات التكميلية لنظام الوصول الموحد بأي طريقة مناسبة ومتوافقة مع طريقة عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة.

لقد أثرنا هذه النقطة تحديدًا في الاجتماع مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة يوم الأحد، وحصلنا على رد إيجابي مفاده أن المنظمة الداعمة للأسماء العامة تعتزم إبقاء جميع المجتمعات ذات المصلحة منخرطة في تحديد التوصيات التكميلية. كما سمعنا رسالة مشجعة مفادها أن هذه العملية لن تكون طويلة جدًا،

لذا سنواصل دمج منظور السياسة العامة في إعداد التوصيات التكميلية. هل يمكن الانتقال إلى الشريحة السابقة، فقط للإشارة إلى أن هذا قد تم التعبير عنه في سلسلة طويلة حقًا من مواقف اللجنة الاستشارية الحكومية التي تمت مناقشتها في هذه المجموعة، وعرضت

رسميًا على المنظمة الداعمة للأسماء العامة ومجلس الإدارة والمجتمع الأوسع. والآن، ما هو ملخص موقف اللجنة الاستشارية الحكومية؟

لننتقل إلى الشريحة التالية، من فضلك. شكرًا. إذن، قمنا كمجموعة بمرور الوقت بتطوير موقف، أولاً وقبل كل شيء، بشأن ما يحدث الآن. خدمة طلب بيانات التسجيل مستمرة لمدة تصل إلى عامين، وقد أكدنا أنه من المهم حقًا أنها بينما تستمر في العمل، فمن المهم تحسين النظام. نحن نتحدث عن التحسينات التقنية، لكن هذه التحسينات مهمة للهدف الأساسي المتمثل في أن يكون هذا النظام مفيدًا.

إنه مفيد للذين يحتاجون إلى إرسال الطلبات، وهو مفيد أيضًا لأولئك الذين يتلقون تلك الطلبات. يتعلق هذا الأمر بشكل خاص بتحسين التكامل بين أنظمة أمناء السجل والطلبات على الأنظمة مع البوابة بأكملها، وكذلك لضمان تجربة مستخدم أفضل وتقليل النزاع مع المستخدم.

وهكذا الهدف النهائي هو أن يكون لدينا نظام فعال. لقد لاحظنا بمرور الوقت انخفاضًا في استخدام خدمة طلب بيانات التسجيل من جانب مقدم الطلب، كما لاحظنا أيضًا انخفاضًا في اهتمام أمناء السجل بالمشاركة في النظام، وهو أمر طوعي حاليًا.

لقد أوضحنا هذه النقطة عدة مرات لمجلس إدارة منظمة ICANN لضمان تحسين النظام الآن. ثم هناك بالطبع، الأهداف النهائية المتعلقة بكيفية ما يبدو عليه نظام الطلب والوصول. من المهم جدًا ملاحظة أنه يبدو أن هناك رؤية مشتركة مع مجلس إدارة منظمة ICANN، كما تم التعبير عنها بواسطة عدة جهات، مفادها أن لدينا نظامًا ينص على المشاركة الإلزامية لأمين السجل، لأنه لا يمكن أن يكون لدينا نظامًا بمثابة أداة لتنفيذ جزء من سياسة بيانات التسجيل، وبالتالي لا يمكن أن يصبح عائقًا أمام تنفيذ سياسة بيانات التسجيل.

يجب أن يكون هناك مشاركة كاملة للنظام البيئي في النظام لكي يعمل. كما من المهم، وقد سمعتم عن التطورات المتعلقة بعمل سياسة خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية، نعتقد أنه من المهم أن يكون هناك شرط لأمناء السجل للاستجابة لطلبات خدمة طلب بيانات التسجيل بشأن بيانات الاتصال الأساسية بخدمات الوكيل المعتمد والخصوصية كجزء من عملية اتخاذ قرار الإفصاح،

أرغب بالتشديد مرة أخرى، هذا قرار يتعلق بالإفصاح. لا يُعد هذا إفصاحًا تلقائيًا، ولكنه أمر مهم نظرًا لوجود جزء كبير من بيانات التسجيل التي تغطيها خدمة الوكيل المعتمد والخصوصية، حيث ترتبط الخصوصية وخدمة الوكيل المعتمد بالنظام. من المهم أن ترتبط خدمة طلب بيانات التسجيل مع بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP، وهو بالطبع البروتوكول التقني لما نعرفه دائمًا باسم بروتوكول الاستعلام حول تسجيل اسم النطاق WHOIS، لتعزيز الوعي.

كما أن هذا الأمر اقترحناه لفترة طويلة كخيار، وقد ناقشناه مع منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد، وناقشناه أحيانًا مع نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد الخاصة بنا، وذلك لإتاحة هذا الخيار بحيث يكون من الممكن تقنيًا لنطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد المشاركة طواعية في النظام، لأننا لاحظنا من تحليل عمل خدمة طلب بيانات التسجيل حتى الآن أن هناك عددًا كبيرًا من الطلبات التي لا يمكن تلبيتها فعليًا لأنها موجهة إلى الجهة الخاطئة، كذلك نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد.

إذن، هذا هو المكان الذي من المهم أن ننتهي إليه، وكما قلت، فإننا نتفاعل بشكل إيجابي مع حقيقة أن مجلس الإدارة قد أعرب عن أهداف مماثلة للنظام. سنطرح سؤالاً على مجلس الإدارة اليوم. هذا الموضوع مدرج على جدول أعمال مجلس إدارة منظمة ICANN اليوم، حيث نأمل أن نتلقى المزيد من التحديثات فيما يتعلق بموقفنا من الإعلان عن الأنظمة، وكذلك موقفنا من وجهة نظر مجلس إدارة منظمة ICANN فيما يتعلق بإكمال العمل، بما في ذلك وضع توصيات تكميلية. وبهذا أختتم آخر المستجدات لدي، وأعيد الكلمة إلى رئيس الجلسة في مومباي.

(DAVID BEDARD)
ديفيد بيدار

شكراً لكِ يا جيما. أقدر ما أطلعتنا عليه حقًا. أعتقد أن الرئيس اضطر إلى الانسحاب للحظة، ولكن أعتقد أنه يمكننا فتح المجال لأي أسئلة قد تكون لدى الحضور في هذا الوقت. حسنًا، لا أرى أي أسئلة على الإنترنت أو أيدٍ مرفوعة في القاعة، لذلك سننتقل إلى الاعتبارات المتعلقة ببيان اجتماع ICANN85 الصادر في مومباي.

لننتقل إلى الشريحة التالية، من فضلك. لذا، ناقشنا الأمر داخل المجموعة الصغيرة، وهذا ما كنا نتصوره نوعًا ما فيما يتعلق بمواضيع البيان الرسمي، أي القضايا ذات الأهمية

بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية. لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا جدًا للأشخاص الذين كانوا متواجدين حول اللجنة الاستشارية الحكومية لفترة من الوقت، لكننا كنا نفكر في إضافة نص إلى الطلبات العاجلة، وتحديدًا الجدول الزمني وآلية المصادقة.

ثم الخطوات التالية لخدمة طلب بيانات التسجيل/نظام الوصول الموحد ومشاكل تفويض خدمات الخصوصية والوكيل. وأود فقط أن أشير إلى نقطة صغيرة تتعلق بعنصر الدقة، قد يعلم بعضكم ذلك أو ربما لاحظتم أنه لم يكن موجودًا في شرائح العرض هنا، إنه أمر بالتأكيد نواصل تتبعه. كما سمعنا في اجتماعنا الثنائي مع المجلس قبل يومين، فإنهم يعملون على وضع منهجية لتحديد أولويات عملهم، وقد حددوا أن هذا سيشمل التوصيات بدراسة الجدول الزمني للتحقق لمدة 15 يومًا.

بالتأكيد نحن نتابع ذلك، ونعلم أنه تم تضمينه كجزء من عمل الفريق الصغير على الدقة الصادرة من تلك المجموعة. لذا لا يزال هذا الأمر يمثل أولوية هنا، وهو بالتأكيد شيء نتابعه. أما فيما يتعلق بنص البيان الختامي، فهذا ما نقدمه لزملائنا للنظر فيه، وأعتقد أنني سأختتم بهذا فيما يتعلق بهذه النقطة من جدول الأعمال، وسأرى ما إذا كان لدى أي شخص أي أسئلة. شكرًا.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكراً لممثل كندا. هل لديك أسئلة؟ أرى يداً في القاعة هناك. تفضل، فقط التقط الميكروفون وابدأ الحديث.

(MACIEK PIASECKI)
ماتشيك بياستسكي

ماتشيك بياستسكي، لست عضوًا في اللجنة الاستشارية الحكومية. أنا من المنظمة الإقليمية الشاملة لعموم المستخدمين في أوروبا. إذن، لدي سؤال بخصوص اللوائح الداخلية لمنظمة ICANN والالتزام الوارد في المادة 1 باتباع القوانين المحلية.

أردت أن أسلط الضوء على أنه في بولندا عام 2020، عندما كان المواطنون يمارسون حقهم الدستوري في التعبير عن آرائهم في التجمعات الجماهيرية، قامت أجهزة إنفاذ القانون بتنفيذ مئات الاعتقالات، وفي أكثر من نصف هذه الحالات، قضت المحاكم البولندية بأن هذا الإجراء إما لم يكن قائمًا على القانون أو كان غير قانوني بشكل صريح.

لذا، وبما أن القوانين المحلية قد تم انتهاكها في هذه الحالات، أردت أن أعرف كيف ستراقب منظمة ICANN هذه الأنواع من الأعمال غير القانونية من قبل جهات إنفاذ القانون، ولأن هذا الأمر مهم للغاية بالنسبة للمستخدمين.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكرًا على السؤال. لا يمكننا بالتأكيد التحدث نيابة عن منظمة ICANN، هذا أمر مؤكد. لكن بخلاف ذلك، لا أعرف ما إذا كان أي من زملائي الموقرين يرغب في قول أي شيء في هذا الصدد. لكن منذ البداية، يمكنني أن أخبركم أننا لا نستطيع التحدث نيابة عن منظمة ICANN. هذه مسألة قانونية داخلية. عذرًا، لكن لا يمكنني مساعدتك في هذه المرحلة. وبالمناسبة، لسنا على دراية بتلك الحالة تحديدًا. وأعتذر عن ذلك. ولكم جزيل الشكر. لا يزال المجال مفتوحاً لـ --

(MACIEK PIASECKI)
ماتشيك بياستسكي

أردت فقط أن أقول، يسعدني أن أقدم لكم الخلاصة التنفيذية لهذا الأمر.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

أوه، بالتأكيد. بالتأكيد. شكرًا. وأرى مشاركة من الهند. تفضل بالحديث رجاءً.

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

للتوضيح فقط من ديفيد، إذا كان الأمر يتعلق بقضايا مهمة لبيانات التسجيل، صحيح؟ إذن، لأن الدقة كانت تظهر بانتظام في القضايا المهمة، هل سيتم طلب إضافة ذلك على الأقل هنا، أم ربما يتم النظر في ذلك بالفعل تحت عنوان منفصل ضمن اللجنة الاستشارية الحكومية؟

(DAVID BEDARD)
ديفيد بيدار

نعم، شكرًا لك. أعتقد أنه قد يكون انتهاك نظام اسم النطاق أو بيانات التسجيل، ولكن من المؤكد أننا حصلنا على تحديث دقيق من المنظمة الداعمة للأسماء العامة أثناء دردشاتنا الثنائية قبل يومين، وذلك فيما يتعلق بالعمل على الجدول الزمني للتحقق.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكراً لك ممثل الهند على هذا السؤال. شكراً لممثل كندا على الإجابة. لا يزال المجال مفتوح الآن، هل لديك أي سؤال أو تعليق آخر؟ حسنًا، لا أرى أي مشاركات عبر الإنترنت ولا أيادٍ في الغرفة. إذن، سننتقل إلى الموضوع الأخير، وهو الموضوع رقم خمسة، أليس كذلك؟ لذا سأفسح لك المجال مجددًا ديف.

(DAVID BEDARD)
ديفيد بيدار

لا، لقد ناقشناه.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

حسنًا. حسنًا، معذرةً. لقد غادرت الغرفة للتو. حسنًا، إذن، كل شيء على ما يرام. هل هناك شيء غاب عني هنا؟ هل لديك أي شيء تود إضافته يا ديف؟ معذرةً. تفضّل فابيان.

(FABIEN BETREMIEUX)
فابيان بيترميو

شكرًا لك يا نيكو. فابيان بيتريميو من فريق الدعم في اللجنة الاستشارية الحكومية. مجرد تعليق سريع.

بما أن لدينا بعض الوقت قبل نهاية الجلسة، ونظرًا لأن اللجنة الاستشارية الحكومية ستبدأ بعد ظهر اليوم في صياغة بيانها الرئيسي، فمن منظور الدعم، نود أن نقترح أن هذا هو الوقت المناسب لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية المهتمين بالمساهمة في نص البيان المحتمل بإظهار أنفسهم، حتى تتمكنوا أنتم بصفتكم قادة موضوع بيانات التسجيل، من تضمين هؤلاء المشاركين. إنه مجرد اقتراح من منظور صياغة فعالة للبيان.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلًا لك فابيان. وضعت الملاحظة في الاعتبار. لا تترددوا في -- يمكنهم تقديم المساهمات مباشرة على الرابط الذي نشرته سابقًا. أصحيح ذلك فابيان؟

(FABIEN BETREMIEUX)
فابيان بيترميو

إن ما اقترحناه خلال الاجتماعات القليلة الماضية هو أن يتواصل الأعضاء المهتمون بالمساهمة في النص الأولي مع قادة الموضوع لضمان عدم دخولنا في صياغة البيان بنسختين من النص المحتمل، وبدلاً من ذلك صياغة نسخة متفق عليها بالفعل - أي أن النص الأولي هو بالفعل يعبر عن مستوى من التوافق عندما ننظر في النص في جلسات صياغة البيان. شكرًا.

(NICOLAS CABALLERO)
نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً. في الحقيقة فكرة جيدة جداً. ويمكننا فعل ذلك في الواقع، الآن، يمكننا اختتام الجلسة ثم يمكنهم التوجه إلى قادة الموضوع هنا في هذه القاعة. وبخلاف ذلك، أعتقد أنه لا بأس من إنهاء الجلسة، إلا إذا كان لديك أي شيء تضيفه يا غايب؟ أوين؟ كل شيء على ما يرام؟

هل لديكم أي ملاحظات أو أسئلة أخيرة قبل أن نختتم؟ لا أرى أي مشاركات على الإنترنت. ولا يد مرفوعة في الغرفة. حسنًا، لذا، شكرًا جزيلاً لكم. لا تترددوا في التواصل مع قادة الموضوع إذا كان لديكم نص مقترح للبيان.

شكرًا لكم جميعًا. وأنا أمنحكم 20 دقيقة إضافية لتناول الغداء. سنجتمع مجددًا. دعني أرى. نعم، يرجى العودة إلى الغرفة في تمام الساعة 1:15 بعد الغداء. جانيس، المعذرة، هل هناك أي شيء تودين قوله؟

(JANIS KARKLINS)
جانيس كاركلينز

نعم، شكرًا جزيلًا لك. أود فقط أن أذكركم بأنه في تمام الساعة الثانية عشرة في هذه القاعة، سنجمع جميع ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية عن الدول الأفريقية لإجراء محادثة قصيرة. إلى جميع ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية عن الدول الأفريقية، يرجى العودة إلى هذه القاعة عند الظهر. شكرًا.

(NICOLAS CABALLERO) نيكولاس كاباليرو: شكراً لكِ يا جانيس. حسنًا، إذن، استمتعوا بغدائكم. آه، هناك يد واحدة من مصر. حسناً تفضلي ممثلة مصر.

(CHRISTINE ARIDA) كريستين آريدا: لدي سؤال سريع. هل ستكون هناك مشاركة عن بعد في جلسة ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية عن الدول الأفريقية الساعة 12؟

(JANIS KARKLINS) جانيس كاركلينز: عذرًا، لقد ارتكبت خطأً. يجتمع ممثلو اللجنة الاستشارية الحكومية عن الدول الأفريقية في هذه القاعة غداً عند الظهيرة. أقدم اعتذاري.

(NICOLAS CABALLERO) نيكولاس كاباليرو: حسناً، أتمنى أن يكون هذا مفيدًا يا كريستين. حسنًا، شكرًا جزيلاً لكم. رُفعت هذه الجلسة. استمتعوا بغدائكم.

[انتهاء التدوين]